

تحليل السياسة الصناعية .||

1.2. أنواع وأدوات السياسة الصناعية

1.1.2. أنواع السياسة الصناعية.

2.1.2. أدوات السياسة الصناعية.

2.2. حدود ودورة حياة السياسة الصناعية.

1.2.2. حدود السياسة الصناعية.

2.2.2. دورة حياة السياسة الصناعية.

1.2. أنواع وأدوات السياسة الصناعية:

1.1.2. أنواع السياسة الصناعية :

من أجل تحديد تيبولوجي للسياسة الصناعية علينا أن نلتزم بمعيارين رئيسيين، هما:

أ- طبيعة خطط التدخل :

ان ذلك يعتمد الى حد كبير على الأفكار التي لدينا حول دور الحكومة في توجيه الاقتصاد ، ودرجة إرادتها في تغيير الأمور، وهذه الأخيرة تنقسم بدورها إلى:

01/خطط المحيط: صممت خصيصا للعمل على الهياكل، فقد يكون التأثير على قواعد اللعبة، وتقنين نشاط الأعوان الاقتصاديين (تنظيم المنافسة، والتوحيد القياسي للمنتجات و...)، ويمكن أيضا أن يكون التدخل على شكل تنظيم للعمل، وسياسة الأجور، للتأثير على شروط التمويل، وعلى الجهد البحثي أو فرص النفاذ لأسواق جديدة.

02/ خطط السلوك : أن يقصد التأثير على المسؤولين "تكتيك النفوذ" (العقود، المنح، الطلبات...)، أو للعمل بشكل مباشر بدلا من طريق وكلاء، بفضل "تكتيك الإحلال" ، والذي سيعتمد على المؤسسات العمومية ، على حملة الأسهم ذوي الأغلبية.

ب- مجالات التدخل: ان مجال السياسة الصناعية في اتساع دون توقف، التدابير لم تعد تقتصر فقط على "التدابير المباشرة" والتي تؤثر في العمليات الإنتاجية ، ولكن على نطاق واسع تمتد إلى "التدابير اللامباشرة" التي تغير المحيط و تؤثر فيه بمعنى أو بصيغة أوسع من التي تقوم بها الشركات و التي لا تدخل ضمن سياساتها العامة (تدابير التعليم و التكوين...).

ان مجالات تدخل السلطات العمومية قد تكون -أكثر أو أقل- رحية و واسعة:

01- يمكن أن تعني حقا واسعا ، أو أن تكون التدابير المتبعة لا تمارس تأثيرا مباشرا على النشاطات الصناعية -وبشكل خاص- نقول: نضع الآن "تدابير غير مباشرة" مناظرة سواءا لسياسات ظرفية عامة (السياسات الضريبية، السياسات الميزانية، النقدية و السياسات الدخلية...)، أو لسياسات رامية لخلق تغييرات على الهياكل الاقتصادية (سياسة إعادة التهيئة الإقليمية، علاقات العمل، مساعدات الاستغلال، و دعم الأبحاث...).

02- و يمكن أن يعني حقا ضيق التدخل أين التدابير تكون اقرب إلى "التدابير المباشرة" على الأنشطة الصناعية.

كما -في الطرف الآخر- يمكن أن نميز نوعين من التدابير المباشرة:

01/ التدابير الأفقية المباشرة: بالأخص من اجل ترقية مجموعة المؤسسات، و يمكن أن تقابل تدابير ظرفية (سياسات السعر، إعانات المصدرين...)، أو تدابير التنظيم الصناعي (سياسة المنافسة، التركيز...).

02/ التدابير المحددة المباشرة: فهي أكثر انتقائية وأكثر نشاطا من السابقة، ويمكن أن تمس عددا من الشركات المحددة أو مجموعات من الشركات ، التي تحت اسم "سياسات المؤسسات" في إطار مشروع للدفاع، للمكانة، و لدعم الشغل..... أو سواء على شكل "سياسات قطاعات" أو "سياسات الفروع"، «سياسات المشاريع»، «سياسات الشعبة»...، هذه السياسات تعتمد في اغلب الأمر على مبدأ "مناهج الانتقائية" القابلة للسماح بتصنيف و ترتيب النشاطات حسب تلك التي تنزع نحو الارتقاء، إعادة الهيكلة أو حتى إلى الاستسلام للفناء.

و انطلاقا من تحليلات خطط و مجالات التدخل توصلنا إلى رسم الجدول -04- التالي:

ميادين التدخل	تكتيكات التدخل
<p><u>2.التدابير المباشرة:</u></p> <p><u>1.2. التدابير المباشرة الأفقية:</u></p> <p><u>1.1.2.السياسات الظرفية:</u></p> <ul style="list-style-type: none"> - سياسات التصدير. - سياسات التكوين. - سياسات الإبداع. - ... الخ <p><u>2.1.2.سياسات التنظيم الصناعي:</u></p> <ul style="list-style-type: none"> - سياسات المنافسة. - سياسات مراقبة التركيز. - ... الخ <p><u>2.2. السياسات المباشرة المحددة:</u></p> <ul style="list-style-type: none"> - سياسات الفروع الصناعية. - سياسات الشعب الصناعية. - سياسات المؤسسات. - ... الخ 	<p><u>1.تكتيكات المحيط (الهيكل):</u></p> <ul style="list-style-type: none"> - نشاطات على مستوى الهيكل. - نشاطات على مستوى التكاليف. - نشاطات على مستوى عوامل الإنتاج. - نشاطات على مستوى المنافذ (كالتصدير مثلاً...). - ... الخ <p><u>2.تكتيكات السلوك:</u></p> <p><u>1.2.تكتيكات التأثير:</u></p> <ul style="list-style-type: none"> - على مستوى الـ Faire faire (الاتفاقات، التعاقدات، الطلبات العمومية، المساعدات...). - ... الخ <p><u>2.2.تكتيكات الاحلال:</u></p> <ul style="list-style-type: none"> - على مستوى الـ Faire فقط (المؤسسات العمومية، نشاطات التأمينات الوطنية...). - ... الخ
<p><u>1.التدابير غير المباشرة:</u></p> <p><u>1.1.السياسات الظرفية:</u></p> <ul style="list-style-type: none"> - السياسات الجبائية - السياسات النقدية - السياسات الموازناتية - ... الخ <p><u>2.1.سياسات الهياكل التحتية:</u></p> <ul style="list-style-type: none"> - توطين الموارد - دعم البحث والتطوير - ... الخ 	

الجدول -04-¹: أنواع السياسات الصناعية من منظور yves morvan.

¹ Yves Morvan, La politique industrielle française depuis la Libération : quarante années d'interventions et d'ambiguïtés. Revue d'économie industrielle, Année 1983, Volume 23, Numéro 1 p. 25

2.1.2. أدوات السياسة الصناعية :

أساليب تدخل السلطات العمومية على مستوى شروط تحديد مواقف الاعوان الاقتصاديين (و / أو على مستوى المواقف نفسها) ، و بموجب تعريف "مورفان" المذكور آنفا، لا يعزو الأمر إلى وجود سياسة صناعية ما أم لا، لا يوجد في الواقع أداة محددة للسياسة الصناعية ، ما وراء المنح - الإعانات- و ما وراء الإعفاءات الضريبية.

وعلاوة على ذلك ، من الصعب فصل أدوات السياسة الصناعية من كافة مجالات وتكتيكات تدخل السلطات العمومية التي تم تحليلها آنفا.

غير أنه، يمكن أن نعزو إلى أن السياسات الصناعية هي تلك المتغيرات المراقبة من قبل السلطات العمومية و التي تسمح -بشكل جوهري- بالتأثير على تكاليف المؤسسات ، و على الهياكل القطاعية، لكن يوجد متغيرات اهليتها (كفاءتها) ليست سهلة.

واحد من أكثر الأمثلة على الكشف عن الصعوبات التي تواجهها حدود السياسة الصناعية هو التلاعب بأسعار الصرف. ينبغي أن نعتبر أن تخفيض قيمة العملة هو سياسة صناعية؟ الجواب حتما غامض : نعم لأنه يؤثر على تكاليف إنتاج الشركات ، ولا لأن هدفها عموما مختلف (استجابة لأزمة صرف، وبالتالي التأثير قد يمس جهة الطلب الكلي بشكل ملفت أكثر من المقصود).

ويبدو بدلا من ذلك طبيعيا أن الحمائية ، بما لديها من أدوات مختلفة (حظر ، ونظام الحصص والتعريفات ، والمعايير ،...) هي عنصر من عناصر السياسة الصناعية. ومن المؤكد أن هذا هو التعريف الذي اقترحه "مورفان" ، لأنه يؤثر على مواقف للشركات، فضلا على أن التكافؤ بين الحماية الجمركية ودعم للشركات المحلية هو التحليل الكلاسيكي للحماية.

وأخيرا، نقل ملكية الشركات الصناعية للقطاع الخاص على القطاع العام يمكن أن تكون بمثابة أداة للسياسة الصناعية، تأميم المجموعات الصناعية والمالية لأجل غرض جلي للتأثير على سلوك المؤسسات في ما يتعلق بالاستثمار، و وفقا للتشخيصات المتقدمة، فإن رؤوس الأموال الخاصة، بموجب أفق زمني قصير جدا، تفضل الأرباح على المدى القصير وتتجنب المخاطرة الصناعة، الطبيعة المتغيرة للمساهمين تقلب التصورات، ويمكن ، من جهة أخرى ، اعتبار أن الخصخصة هي أيضا شكل آخر من السياسة الصناعية.

يمكن تلخيص أهم أدوات السياسة الصناعية في الآتي :

أولاً : سياسة الترخيص الصناعي :

تعتبر هذه السياسة من أهم وسائل التأثير علي هيكل الصناعة وبالأخص ظروف الدخول إلي الصناعة ومن ثم مستوي التركيز فيها من خلال تأثيرها مباشرة علي عدد المنشآت في الصناعة وغير مباشرة علي أحجامها وكذلك الحجم الكلي للصناعة، وكلها متغيرات تدخل في حساب درجة التركيز في الصناعة. وإذا تمعنا في معايير الترخيص الصناعي التي تسترشد الجهات المسؤولة بها في منح التراخيص الجديدة نجد أن أهمها الطاقة الإنتاجية للمصانع المنتجة مقارنة بحجم سوق السلعة المنتجة (الطلب الكلي) أو بمعنى آخر مدى وجود طاقة إنتاجية فائضة.

غير أن هذا المعيار بالرغم من محاولته ضمان حد أدنى من الربحية للمنشآت المنتجة في الصناعة عن طريق تقييد عدد الوحدات المنتجة وبالتالي التركيز علي ناحية الكفاءة الداخلية كهدف أساسي للسياسة الصناعية إلا أنها تغفل أمر هدف الكفاءة التخصيصية الذي يمكن أن يتضرر نتيجة تأثير درجة التركيز المرتفعة علي مستوي الأسعار في الصناعة. في نفس الوقت لا يضمن هذا المعيار تماماً تحقيق هدف الكفاءة الداخلية، حيث أنه من الممكن أن تنتج بعض المنشآت في الصناعة عند مستوي إنتاج أقل من مستوي الحد الأدنى للكفاءة الإنتاجية بالرغم من حدوث فائض في الطاقة الإنتاجية في الصناعة. لذلك فإن أي سياسة صناعية حكومية لابد أن تأخذ في الاعتبار الاتجاهات التركيبية في الصناعة عند اتخاذ القرارات الخاصة بالتراخيص الصناعية لما لذلك من احتمالات التأثير علي مستوي الأسعار في السوق إضافة إلي تأثيرها علي الكفاءة الإنتاجية¹.

نستنتج من ذلك أن السياسة الصناعية الحكومية المتعلقة بالترخيص الصناعي سواء علي مستوي قطاع الصناعة ككل أو علي مستوي صناعات معينة يمكن أن تسترشد بعدة اعتبارات تساهم كلها في التأثير علي هيكل الصناعة وبالأخص مستوي التركيز وظروف الدخول إلي الصناعة بحيث يؤدي ذلك إلي تحقيق أكبر قدر من الأهداف الاقتصادية للمجتمع² :

1- عدد المنشآت في الصناعة الذي يؤثر مباشرة علي درجة التركيز في الصناعة وكذلك علي نصيب المنشأة من الإنتاج في الصناعة وبالتالي علي الحد الأدنى للكفاءة الإنتاجية ومستوي الربحية .

¹ أحمد سعيد بامخرمة. اقتصاديات الصناعة السعودية: دار زهران للنشر والتوزيع. ط1. 1994. ص: 251
² موريس جورجس. آليات دعم القدرة التنافسية في القطاع الصناعي في دول مجلس التعاون الخليجي. مجلة السياسات الاقتصادية. المجلد الثالث. العدد الأول. 2000. ص 9.

2- الحد الأقصى لحجم الإنتاج المسموح به للمنشأة (أو الطاقة الإنتاجية القصوى المرخص بها)، إضافة إلى عدد المنشآت في الصناعة، تحددان (المستوي الحرج) من التركيز، أي المستوي الذي تبدأ بعده درجة المنافسة في سوق الصناعة بالانخفاض وبالتالي ارتفاع مستوي الأسعار ارتفاعاً ملحوظاً، علي أن لا يقل هذا الحد عن الحد الأدنى للكفاءة الإنتاجية، بمعنى آخر أن يتراوح الحد الأقصى لحجم إنتاج المنشأة المرخصة بين المستوي الحرج من التركيز والحد الأدنى للكفاءة الإنتاجية .

3- في ظل المستوي السائد من التركيز في الصناعة، يجب أن يؤخذ في الاعتبار عند الترخيص بالدخول إلى الصناعة طريقة الدخول وهل هي عن طريق الاستحواذ علي أو الاندماج مع منشأة (أو منشآت) أخرى في الصناعة أو الدخول منفردة ومستقلة عن منشآت أخرى، اعتماداً علي حدة درجة التركيز في الصناعة، بحيث لا يؤدي الاستحواذ أو الاندماج إلي استفحال التركيز مما يؤثر سلباً علي الكفاءة التخصيصية في الصناعة، وفي نفس الوقت عدم إجم الاتجاه نحو التوسع من قبل المنشأة إذا كان ذلك سيؤدي إلي زيادة الكفاءة الإنتاجية طالما لم تتعدد درجة التركيز الناتجة عن هذا الاتجاه التوسعي المستوي الحرج للتركز .

4- الأخذ في الاعتبار عند اتخاذ قرارات الترخيص للمستثمر الأجنبي، خاصة الشركات الأجنبية التابعة لشركة دولية (متعددة الجنسية) أو متفرعة عنها، تاريخ نشاط هذه الشركات في أسواقها الأم من حيث احتمال ممارسة نشاطها في ظل أجواء احتكارية أو توطئية تقوم بنقلها إلي أسواق الدول المضيفة أو ما يسمى بالصورة المصغرة لسلوك المنشآت الرئيسية، الأمر الذي قد يؤثر سلباً علي مستوي المنافسة في أسواق الدول المضيفة .

5- تعتبر التراخيص الصناعية ضمن القيود القانونية والنظامية كأحد عوائق الدخول إلي الصناعة، وبالتالي يؤدي ذلك إلي احتمال تكوين طاقة إنتاجية فائضة مفتعلة من قبل المنشآت المنتجة في الصناعة من أجل التأثير علي قرارات الجهات المسؤولة عن إصدار التراخيص الصناعية، وهو ما يجب أن تنتبه لإمكانية حدوثه الجهات المسؤولة.

ثانياً : سياسة الحماية الجمركية :

وترجع سياسة الحماية الجمركية للمنتجات الوطنية إلى فترة الستينات حين شاعت في الدول النامية فكرة الاكتفاء الذاتي واستخدام الحماية الجمركية لتخفيض الواردات وتشجيع المصنعين المحليين على إنتاج بدائل. وكانت الفكرة مبنية على مبدأ "حماية الصناعات الناشئة" الذي كان سائداً حينئذ، أي أن يتم حماية سلعة معينة أو صناعة معينة بفرض رسوم جمركية على مثيلاتها مما

يُستورد من الخارج، على أن يكون ذلك لمدة محددة يتم خلالها تقوية الصناعة المحلية بما يمكنها على المنافسة، ولم يكن من المتوقع أن تزيد فترة الحماية عن خمس سنوات إلى عشر سنوات كحد أقصى يتم بعدها إلغاء رسوم الحماية نظراً إلى تأهيل الصناعة الوطنية للمنافسة الدولية بحيث لا تحتاج إلى الحماية الجمركية .

وكانت تلك السياسة جذابة لعدة أسباب، منها أنها لا تكلف الحكومات شيئاً، بل تدر عليها دخلاً جمركياً مرتفعاً. إلا أنه سرعان ما تبين في معظم الدول أن تلك السياسات أصبحت ذات أثر عكسي على الصناعات الوطنية وعلى المواطن يفوق ما تحققه من نتائج إيجابية، إذ أصبحت سياسات دائمة "تحمي" المنتج المحلي غير القادر على المنافسة إلى أجل غير مسمى على حساب المستهلك. إلا أن إلغائها كثيراً ما واجهته الصعوبات، نظراً إلى ما تدره تلك السياسات من دخل لخزينة الدولة، حيث أدى توافق المصالح بين أجهزة المالية العامة وكبار المصنعين إلى استمرار فرض رسوم الحماية على الرغم من مرور عقود على إقامة المصنع المراد حمايتها. بل إن رسوم الحماية قد استمرت حتى في الحالات التي توقفت فيها المصانع المحمية عن الإنتاج¹ .

ويعتمد تنفيذ سياسة الحماية الجمركية على عدة أسس أو شروط من أهمها² :

1- أن يكون إنتاج الصناعات المطلوب حمايتها كافياً لتغطية الجزء الأكبر من احتياجات السوق المحلية حتى لا تكون زيادة الرسوم الجمركية في ظل عدم كفاية الإنتاج المحلي مجرد عبء لا مبرر له على المستهلك.

2- أن يكون الإنتاج المحلي على درجة مناسبة من الجودة حتى لا يضار المستهلك.

3- أن تكون أسعار المنتج المحلي مرتفعة نسبياً عن الأسعار التي تباع بها المنتجات المستوردة المنافسة في الأسواق المحلية نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج في الصناعات الوطنية.

4- أن تكون للصناعة المطلوب حمايتها أهمية للاقتصاد القومي. وتقاس هذه الأهمية بالمعايير الآتية :

- القيمة المضافة إلى كل من الناتج و الدخل القومي.

- فرص العمل التي تخلقها الصناعة و لاسيما في مجال تدريب وتشغيل الأيدي العاملة.

- حجم رؤوس الأموال المستثمرة في الصناعة.

¹ سعيد النجار. الحقوق الأساسية للبلدان النامية في ظل الجات ومنظمة التجارة العالمية. (بلد النشر غير موجود). 2001. ص: 8.

² <http://www.alriadh.com 11/02/2008 article 316746.html>

- الفرص التي تخلفها الصناعة لقيام صناعات أخرى مكتملة في الدولة.

5- أن تكون مدة سريان التعريفية المقترحة خمس سنوات (في حالة السعودية) تعاد بعدها التعريفية إلي ما كانت عليه. وتري الوزارة أن هذه المدة تعتبر كافية حتى توفر الصناعة الوطنية الحماية الذاتية لنفسه عن طريق الاستخدام الأمثل لعناصر الإنتاج ورفع كفايتها الإنتاجية واستغلال كامل طاقتها الإنتاجية وزيادتها إلي الحجم الاقتصادي لتتمتع بوفورات الإنتاج الكبير.

6- مقابل الحماية التي تكلفها الدولة للصناعات الوطنية يجب أن يراعي صالح المستهلك بتوجيه أصحاب المصانع المحلية إلي تسعير منتجاتهم علي أساس تكاليف الإنتاج الفعلية مع احتساب عائد مجز علي رؤوس الأموال المستثمرة علي أن تسعي كل صناعة إلي تخفيض تكاليف الإنتاج فيها حتى تصل إلي مستوي التكاليف المعيارية. وستراقب الوزارة الأسعار ومستوي جودة الإنتاج حتى لا تكون زيادة الرسوم الجمركية علي السلع المستوردة عبئا يتحملة المستهلك ويحقق ورائه أصحاب المصانع المحلية أرباحا غير عادية.

نلاحظ من أسس وشروط سياسة الحماية الجمركية الموضحة أعلاه بالرغم من الصعوبات التي يمكن أن يواجهها تطبيقها نظرا للمشاكل المتعلقة بكيفية تعريف وتحديد بعض المتغيرات في هذه الأسس مثل "الجودة" و "الأسعار المرتفعة نسبيا للمنتج المحلي" و "الاستخدام الأمثل لعناصر الإنتاج" و "العائد المجزي علي رؤوس الأموال المستثمرة"، إلا أنها من الواضح تعكس رغبة الدولة في توفير حد أدنى من الحماية ضد المنافسة الأجنبية خاصة الضارة: الإغراق من قبل المصدرين الأجانب، زفي نفس الوقت مراعاة مصلحة المستهلكين لمنتجات الصناعة المحمية بربط الحماية بمدى كفاية الإنتاج للطلب المحلي والجودة ومستوي تكاليف الإنتاج والأسعار علاوة علي أبعاد أخرى تتعلق بمصلحة الاقتصاد الوطني كالقيمة المضافة للصناعة وفرص العمل التي تتيحها الصناعة للأيدي العاملة الوطنية وحجم تدريب العامة الوطنية. كذلك فإن المجال الزمني للحماية يحاول التوفيق بين تحقيق الكفاءة الداخلية للمنشآت في الصناعة خلال فترة الحماية وعدم التفريط بهدف الكفاءة التخصيصية من جراء امتداد مدة الحماية إلي أبعد مما تتطلبه دواعي تحقيق الكفاءة الإنتاجية مما يؤدي إلي تحميل المستهلكين أسعارا أعلى وكذلك احتمال تعزيز الاتجاهات التركزية وبالتالي الاحتكارية في الصناعة نتيجة الحماية المفرطة ومن ثم انخفاض مستوي حجم الإنتاج للمنشآت مقارنة بحالة الإنتاج في ظل سوق منافسة كاملة أو قريب منها. ويعتمد مدي تأثير الحماية الجمركية علي الكفاءة التخصيصية (خاصة مستوي الأسعار في السوق المحلي) علي عدة اعتبارات أهمها مدي قوة العلاقة بين حجم الواردات من السلعة ومستوي الأسعار في السوق المحلي وكذلك مرونة الطلب علي

السلعة في السوق المحلي¹. فارتفاع مستوى العلاقة بين حجم الواردات ومستوى الأسعار للسلعة في السوق المحلي وانخفاض مرونة الطلب السعرية يعنيان أن زيادة التعريفات الجمركية علي السلعة المستوردة سينعكس إيجابا وبصورة ملموسة علي سعر السلعة الذي يدفعه المستهلكون وبالتالي التأثير سلبا علي رفاهية المستهلك.

أخيرا فإن مستوى الحماية الجمركية يؤثر أيضا علي حجم مساهمة رأس المال الأجنبي المباشر في الصناعات المحلية. السبب في ذلك أن وجود الحماية الجمركية ضد الواردات الأجنبية من أهم العوامل الدافعة لرأس المال الأجنبي للاستثمار المباشر في صناعات الدول المضيفة. لذلك فإنه اعتمادا علي مدي حجم تواجد رأس المال الأجنبي في الصناعة المحلية ومدي تأثيره سلبا أو إيجابا علي الخصائص الأساسية للصناعة، ومن أهمها هيكل الصناعة، فإن سياسة الحماية الجمركية يمكن أن تستخدم في التأثير علي حجم ونوعية رأس المال الأجنبي المشارك في الصناعات الوطنية بالقدر الذي يحقق أكبر تأثير إيجابي علي الأهداف الاقتصادية للمجتمع.²

ثالثا : سياسة القروض الصناعية :

من الواضح أن هدف سياسة القروض الصناعية الأساسي هو تشجيع وتحفيز الإقدام علي إنشاء المشروعات الصناعية خاصة التي تلبي الشروط السابقة التي تحقق أهدافا عامة للصناعة الوطنية.

تساهم القروض الصناعية أيضا في التأثير علي مؤشرات أخرى في الصناعة كمستوي التركيز من خلال تأثيرها علي عدد المنشآت وظروف الدخول إلي الصناعة عن طريق تسهيل التغلب علي متطلبات رأس المال كأحد العوائق الرئيسية للدخول إلي الصناعة.

غير أن سياسة القروض الصناعية يمكن أن تساهم في التأثير علي أبعاد هيكل الصناعة بصورة أكثر إيجابية، وبالأخص نحو تحقيق المستوي الأمثل للتركز في الصناعة، عن طريق استخدام عدة إجراءات محددة ومباشرة تخدم هذا الهدف، من أمثلتها الآتي :

- توجيه القروض بصورة أكثر كثافة نحو المنشآت الصغيرة خاصة في الصناعات المتسمة بدرجة كبيرة من التركيز. بهذا الإجراء يمكن إزالة أو التخفيف من حدة الحد الأدنى من متطلبات رأس المال كأحد العوائق الرئيسية للدخول إلي الصناعة سيما إذا كان رأس المال مملوكا كله أو معظمه لشركات أجنبية دولية تتصف بضخامة أحجام رأس المال الذي تحت

¹ <http://www.alriadh.com> 11/02/2008 article 316746.html

² أحمد سعيد بامخرمة. مرجع سابق. ص: 255

تصرفها. كما أن القروض الميسرة يمكن أن تساهم في تخفيض تأثير التكاليف المغرقة كأحد عوائق الدخول إلى الصناعة كما سنرى فيما بعد.

- تدعيم نشاطات البحث والتطوير في الصناعة، فإن جهود البحث والتطوير يمكن أن تؤدي إلى تحسين أو تطوير منتجات بعض المنشآت بحيث تؤدي إلى تمييزها عن بقية السلع المنافسة وبالتالي تشكيل طلب مستقل أو جديد عليها وما يترتب على ذلك من خلق عوائق ضد دخول منشآت جديدة إلى الصناعة. ونقترن جهود البحث والتطوير عادة بضخامة المنشآت وقدرتها على تحقيق أرباح غير عادية تمكنها من تمويل التكاليف الباهظة نسبياً لهذه الجهود، الأمر الذي قد يؤدي إلى تعزيز الاتجاهات المركزية في الصناعة. لذا فإن سياسة القروض الصناعية يمكن أن تساهم في التخفيف من حدة احتمالات حدوث هذه الاتجاهات بتخصيص جزء منها لتدعيم نشاطات البحث والتطوير خاصة في المنشآت الصغيرة.¹

رابعا : سياسة المشتريات الحكومية :

ترمي هذه السياسة بصورة عامة إلى تفضيل المنتجات ذات المنشأ الوطني على غيرها من مثيلاتها الأجنبية متى كانت محققة للغرض الذي تقرر التأمين من أجله ولو كانت تقل في المواصفات عن مثيلاتها الأجنبية، على أساس أجزاء المنافسة بين هذه المنتجات في حالة تعدد المصانع المنتجة لها.

تهدف هذه السياسة بصورة أساسية إلى تشجيع وتدعيم الصناعات الوطنية في مواجهة منافسة السلع الأجنبية خاصة عندما تصطدم بسياسات تسويقية إغراقية من المصدرين الأجانب، وهي بذلك تشبه سياسة الحماية الجمركية من حيث التأثير، وبالتالي يمكن أيضاً أن تستخدم في التأثير على هيكل الصناعة كما أشرنا في حالة الحماية الجمركية، غير أن فعالية هذه السياسة في تحقيق أهدافها يعتمد على مدى قدرة المنشآت المستفيدة منها في تخفيض تكاليف الإنتاج عن طريق اقتصاديات الحجم ومن ثم زيادة مستوى المنافسة أمام السلع الأجنبية، وليس مجرد تحويلها إلى مصدر للأرباح خاصة عندما تكون أسعارها أعلى من أسعار السلع الأجنبية.

إن طريقة تأمين المشتريات الحكومية يمكن أن تكون لها أيضاً تأثير على درجة المنافسة في الصناعة، وبالتحديد عندما تكون عن طريق المظاريف المغلقة (أو المناقصات السرية). ففي سوق تتصف بقلّة عدد المنشآت وتجانس السلعة (الحالة غير التمييزية من سوق منافسة القلة) قد تميل هذه الطريقة نحو تشجيع السلوك التواطئي بين المنشآت المشاركة في المناقصة بدلاً من تشجيع المنافسة

¹ أحمد سعيد بامخرمة. مرجع سابق. ص: 259-260.

كما هو مستهدف منها. ذلك أن قلة عدد المنشآت المشاركة يجعل سلوك المنشآت الأخرى ألتسعيري عامل هام مؤثر في سلوك منشأة معينة. لذا فإن من مصلحة المنشآت الاتفاق علنيا أو سريا علي سعر موحد للتقدم به إلي المناقصة بدلا من التنافس (السري) في التسعير. إن رفع السعر فوق هذا السعر سوف يعرض المنشأة لخطر فقدان المناقصة، بينما تخفيض السعر أيضا غير مضمون النتائج لأن سرية المناقصة تعني عدم معرفة كل مشارك بالأسعار المقدمة من الآخرين ومن ثم فإن حرب أسعار خفية يمكن أن تنشأ ويخسر نتيجتها المجتمع¹. إن البديل لهذا الوضع هو التواطؤ بين المشاركين ضمن صيغ معينة من الترتيبات من أهمها :

- تقديم أقل سعر ممكن من أحد المنشآت يكون في نفس الوقت السعر الذي يحقق أقصى ربح ممكن للمنشآت ثم يتم تقسيم أرباح المناقصة بين المنشآت المشاركة (صيغة قريبة من الكارتل).

- توزيع المناقصات بين المشاركين (أحقية الحصول علي المناقصة) حسب ترتيب معين كتناوب المناقصات مثلا في حالة تساوي قيمها أو توزيعها حسب الطاقة الإنتاجية للمنشآت أو توريد حصيلة أرباح المناقصة إلي صندوق مشترك ثم تقسيم الإيرادات بين المشاركين في حالة عدم تساوي قيم المناقصات.

- الشراء المتبادل للمناقصات بين المشاركين، خاصة بين المنشآت ذات التكاليف المرتفعة لإنتاج السلعة والمنشآت ذات التكاليف المنخفضة للحفاظ علي حد أدنى من سعر المناقصة (صيغة مشابهة لشراء الحصص بين أعضاء الكارتل).

- الاتفاق علي مدي معين من الأسعار (حد أدنى وحد أقصى)، غالبا في أضيق مدي، تتاح للمنشآت التنافس ضمنه بناء علي التمييز في منتجاتها أو اختلاف تكاليف إنتاجها.²

خامسا : الإعفاء من ضرائب الشركات :

هذه السياسة بقدر ما هي ذات فعالية في تحفيز الاستثمار الصناعي فإنها يمكن أن تستخدم أيضا في التأثير علي أبعاد هيكل الصناعة كمستوي التركيز وظروف الدخول إلي الصناعة من خلال تأثيرها علي عدد المنشآت في الصناعة. غير أن أكثر استخداما فعالية في مجال هيكل الصناعة قد يكون من خلال تأثيرها علي حجم مشاركة رأس المال الأجنبي بربط الإعفاء من ضرائب الشركات بالحد الأدنى من مساهمة رأس المال الوطني في المشروع.

¹ هوشيار معروف. دراسات في التنمية الاقتصادية (استراتيجيات التصنيع والتحول الهيكلي). جامعة البلقاء التطبيقية. دار الصفاء للنشر. ط1. 2005. ص: 11.

² أحمد سعيد بامخرمة. مرجع سابق. ص: 262

وفي الدول التي تطبق نظام ضريبي علي كل الشركات (محلية وأجنبية) فإن النظام الضريبي التصاعدي يمكن أن يستخدم في التأثير علي أحجام المنشآت بما يتلاءم مع أهداف السياسة المتعلقة بهيكل الصناعة وبالأخص درجة التركيز وظروف الدخول إلي الصناعة. فإذا كان الهدف في وقت ما هو تجاه زيادة مستوي المنافسة في الصناعة فإن زيادة نسبة الضريبة علي الأرباح المرتفعة (زيادة نسب التصاعد في الضريبة) يمكن أن يؤثر سلبا علي اتجاه المنشآت (خاصة الكبيرة) في الصناعة نحو زيادة حجمها وبالتالي أرباحها وتشجيع صمود المنشآت الصغيرة في سوق الصناعة خاصة المنشآت الجديدة الراغبة في الدخول¹.

سادسا : سياسة سعر الصرف :

من خلال تخفيض سعر العملة الوطنية يمكن تشجيع الصادرات من الإنتاج المحلي وكذلك تخفيض الواردات من السلع الأجنبية المنافسة للسلع الوطنية، حيث أن تخفيض سعر العملة الوطنية يجعل الأسعار النسبية للسلع المستوردة أعلى والأسعار النسبية للصادرات أقل.

إن تأثير تخفيض سعر العملة يشابه، علي الأقل من جانب الواردات، تأثير الحماية الجمركية. غير أن تأثير سياسة تخفيض سعر العملة أشمل، حيث قد يطال السلع الرأسمالية المستوردة ومستلزمات الإنتاج فيجعلها أعلى سعرا.

كما أن تخفيض سعر العملة يجب أن يأخذ في الاعتبار مدى تأثر مستوي الأجور الحقيقية في الصناعة في حالة انعكاس ارتفاع أسعار السلع المستوردة سلبيا علي مستوي التضخم في الاقتصاد. وإذا أدى انخفاض الأجور الحقيقية إلي انخفاض الكفاءة الإنتاجية للعاملين فإن المحصلة النهائية ستكون انخفاضا في الرفاهية الاجتماعية، أي زيادة الفاقد الصافي لرفاهية المجتمع².

سابعا : سياسات مكافحة الاحتكار :

تتلخص سياسات مكافحة الاحتكار التي تتبع في بعض الدول في الآتي³ :

1- القوانين أو الأنظمة التي تمنع الاتفاقات (العننية أو السرية) الاحتكارية (التواطئية) بين كل أو بعض منتجي سلعة من أجل السيطرة علي سوقها أو تحديد سعرها. وتهدف قوانين أو أنظمة مكافحة الاحتكار بالدرجة الأولى إلي إزالة أو علي الأقل تقليص

¹ يونس احمد البطريق. النظم الضريبية. جمهورية مصر العربية: الاسكندرية. الدار الجامعية. 2005. ص 87
² محمد فوزي ابو السعود. مقدمة في الاقتصاد الكلي. جمهورية مصر العربية: جامعة الاسكندرية. 2004. ص: 232 233.
³ أحمد سعيد بامخرمة. مرجع سابق. ص: 263

حجم الفاقد الصافي لرفاهية المجتمع من جراء الترتيبات الاحتكارية المؤدية إلي تحديد سعر السلعة عند مستوي يكون غالبا أعلي من السعر الذي سيسود في غياب اتفاقيات الاحتكار. غير أن هناك اتجاهات متنامية في موقف السلطات والمحاكم تجاه اتفاقيات الاحتكار نحو النظر إلي مدي تأثيرها علي مستوي المنافسة المحتملة في سوق الصناعة وليس مجرد تأثيرها علي سعر السلعة. فحتى لو أدت الاتفاقات إلي رفع سعر السلعة مؤقتا، ولكن لم يترتب عليها تكوين عوائق أمام دخول منشآت جديدة إلي الصناعة، تحت إغراء الأرباح المرتفعة، فإن ظروف المنافسة في السوق لم تضار في الأمد الطويل وأن مصير الأسعار نحو الانخفاض مرة أخرى تحت تأثير الدخول الفعلي لمنشآت جديدة أو التهديد بالدخول. ويقتررب هذا المنطق الأخير من منطق سياسة السوق المفتوحة التي سنشرحها لاحقا.

2- القوانين أو الأنظمة المنظمة للاندماج بين المنشآت في صناعة معينة، التي يمكن أن ينتج عنها اتجاهات احتكارية في السوق. سنقوم بتفصيل هذه السياسة منفردة في السياسة التالية.

3- القوانين أو الأنظمة التي تنظم احتكار إنتاج بعض السلع، خاصة سلع (أو خدمات) الاحتكار الطبيعي التي قد تقتضي ظروف أو تكاليف إنتاجها، كتناقص تكاليف الإنتاج بزيادة حجم الإنتاج، أن يتولي اقتصاديا إنتاجها منتج واحد. هذا النوع من السلع (أو الخدمات) يتركز في المواقف العامة كالكهرباء، التليفون، الماء، الخ، بصورة رئيسية، ونادرا ما يتواجد في الصناعات التحويلية. لذا فسوف لا نقوم بشرح هذه السياسة بتفصيل أكثر من القول بأنه في حالتها، فإن الدولة تتدخل إما بإنتاج السلعة مباشرة أو إعطاء امتياز إنتاجها لمنتج واحد مع الاحتفاظ بحقها في الإشراف علي تسعير إنتاجها وكذلك حجم ونوعية إنتاجها (أو خدماتها).

ثامنا : تنظيم الاندماج بين المنشآت :

تقوم كثير من الدول بمراقبة أو تنظيم عمليات الاندماج خوفا من تأثيرها السلبي علي مستوي المنافسة في سوق الصناعة بتقوية الاتجاهات الاحتكارية فيها وما يترتب علي ذلك من انخفاض رفاهية المستهلكين لصالح المنتجين أو بمعنى آخر زيادة الفاقد الصافي لرفاهية المجتمع.

إن الاهتمام بالتأثير النهائي للاندماج علي الرفاهية الاجتماعية ينصب علي الموازنة بين التضحية التي يمكن أن يتحملها المستهلكين في حالة ارتفاع سعر السلعة نتيجة سيطرة المنشأة حصيلة الاندماج علي سوق السلعة والمنافع المكتسبة من زيادة مستوي الكفاءة الناتجة من انخفاض التكلفة

المتوسطة لإنتاج السلعة بسبب الاستفادة من اقتصاديات الحجم أو الحصول علي التقنية المتقدمة أو براءات الاختراع أو الإدارة الكفوءة من احدي الشركات المندمجة أو المستحوذ عليها¹.

كذلك فإن تأثير الاندماج علي ظروف الدخول إلي السوق، أي هل يخلق عوائق أمام المنشآت الجديدة الراغبة في الدخول إلي الصناعة، وبالأخص العوائق المتمثلة في اقتصاديات الحجم والمزايا المطلقة لتكلفة الإنتاج، يشكل عاملا متناميا مؤثرا في مواقف السلطات المسؤولة عن تنظيم أسواق الصناعة تجاه الاندماج. لذا فإن الحكم الفصل في الموافقة علي عمليات الاندماج في معظم الدول التي لديها قوانين منظمة لعمليات الاندماج بين المنشآت في الصناعة لم يعد منصبا علي تأثير الاندماج علي درجة التركيز في الصناعة كمقياس لمدي تأثير الاندماج علي الرفاهية الاجتماعية من خلال ارتباط الزيادة في درجة التركيز الناتجة عن الاندماج بارتفاع مستوي السيطرة التي تمارسها المنشآت المندمجة علي سوق الصناعة، وإنما أصبح يمتد إلي مدي تأثير الاندماج علي مستوي المنافسة في السوق من خلال ظروف الدخول إلي الصناعة. وأصبح الاتجاه الآن في كثير من هذه الدول هو الأخذ بمعيار المنافسة المحتملة أكثر من معيار درجة التركيز للحكم علي تأثير الاندماج علي سوق الصناعة، باعتبار أن زيادة حصة المنشآت المندمجة في سوق الصناعة ليس في حد ذاته مؤشرا كافيا للحكم علي درجة المنافسة فيها في الأجل الطويل، وإنما العبرة بمدي قدرة المنشآت الجديدة الراغبة في الدخول إلي الصناعة تحقيق ذلك بسهولة وبتكلفة منخفضة، في ظل ظروف الوضع الجديد للسوق بعد الاندماج، وبالتالي مدي استمرارية ظروف المنافسة في السوق التي يمكن أن تنتج عن هذه القدرة².

تاسعا : سياسة الأسواق المفتوحة :

نظرا لصعوبة تطبيق شروط سوق المنافسة التامة في واقع كثير من الصناعات بما في ذلك شرط ثبات اقتصاديات الحجم أو الحد الأدنى للكفاءة الإنتاجية، حتى يمكن الوصول إلي المستويات المثلي من الكفاءة التخصيصية والداخلية وغياب الفاقد الصافي لرفاهية المجتمع، استعاضت نظرية "الأسواق المفتوحة" بمفهوم "التهديد بالدخول إلي الصناعة" أو "المنافسة الكامنة" للوصول إلي القسط الأكبر من المزايا التي يمكن أن تحققها المنافسة التامة وأهمها انخفاض مستوي الأسعار، من دون الحاجة إلي التضحية بهيكل الصناعة الذي يساهم في ارتفاع مستوي الكفاءة الإنتاجية والمتمثل في

¹ Perry, M. K. and Porter, R. H. Oligopoly and Merger. USA: American Economic Review 75.1985.pp: 219 227.

² أحمد سعيد بامخرمة. مرجع سابق. ص: 270.

المنشآت ضخمة الحجم التي يمكن أن تستفيد من اقتصاديات الحجم، أي انخفاض التكلفة المتوسطة كلما ازداد حجم الإنتاج.

تتحقق ظروف السوق المفتوحة عندما تتوفر الشروط الرئيسية الآتية¹:

- 1- تشابه تقنية الإنتاج ومن ثم تكاليف الإنتاج بين المنتجين للسلعة.
- 2- مع أن تقنية الإنتاج يمكن أن تشمل حالة تزايد وفورات الحجم، (اقتصاديات الحجم)، إلا أن التكاليف المغرقة يجب أن تكون ضئيلة جدا أو منعدمة. يتيح هذا الشرط للمنشآت الرغبة في الدخول إلي الصناعة أن تخرج منها بأقل خسارة (أو بدون خسارة)، أو بمعنى آخر ألا تشكل التكاليف المغرقة للإنتاج عائقا محتملا أمام رغبة المنشآت في الخروج من الصناعة ومن ثم لا تشكل رادعا لها في الدخول إلي الصناعة عندما تفكر من الأساس في الدخول.
- 3- يصعب علي المنشآت القائمة بالإنتاج تغيير أسعارها بسرعة كافية لحرمان المنشآت الداخلة إلي الصناعة من جني ثمار الأسعار المرتفعة فيها لتحقيق الأرباح.
- 4- الاستجابة السريعة من قبل المستهلكين للتغيرات في سعر السلعة.
- 5- غياب القيود القانونية أو النظامية التي تحد من دخول المنشآت إلي الصناعة وأهمها أنظمة الترخيص الصناعي وإجراءات أو تكاليف إجراءات الدخول إلي الصناعة.

يترتب على الشروط السابقة النتائج التالية :

- 1- اختفاء الأسعار المرتفعة ومن ثم الأرباح غير العادية العالية المرتبطة بوجود الاتجاهات الاحتكارية في السوق، نظرا لأن هذه الأرباح العالية تغري منشآت جديدة إلي الدخول للصناعة وإمكانية الخروج منها من دون خسائر (أو خسائر ضئيلة) عندما تنخفض الأسعار إلي مستوى يعرضها للخسارة إن هي بقيت. وبهذا تسود الأرباح العادية فقط في الأجل الطويل.
- 2- اختفاء حالات عدم الكفاءة الإنتاجية وبالتحديد الكفاءة الداخلية نتيجة انخفاض التكلفة المتوسطة لإنتاج السلعة إلي الحد الأدنى للكفاءة الإنتاجية، نظرا لأن ذلك هو السبيل الوحيد للبقاء والصمود في الصناعة في ظل ظروف السوق المفتوحة. كما أنه يمكن تحقيق الكفاءة التخصيصية نظرا لأن اختفاء الأرباح غير العادية وسيادة الأرباح العادية (النتيجة

¹ أحمد سعيد بامخرمة. مرجع سابق. ص: 270.

أعلاه) وتحقيق الكفاءة الداخلية يجعل السعر يقترب من أو يساوي التكلفة المتوسطة عند أدنى حد لها مما يعني تساويه مع التكلفة الحدية.

3- غياب الحاجة إلي إتباع سياسات التسعير التحديدية أو الافتراضية من قبل المنشآت القائمة بالإنتاج في الصناعة من أجل إقصاء المنشآت المنافسة في السوق أو تلك الراغبة في الدخول إليها لعدم جدوى مثل هذه السياسات في ظل ظروف السوق المفتوحة بسبب عدم وجود أرباح غير عادية كافية لممارسة سياسة التسعير التحديدي، وعدم فاعلية سياسة التسعير الافتراضي (السعر أقل من التكلفة المتوسطة)، لأن المنشآت الخاسرة تستطيع الخروج من السوق من دون خسارة تذكر، وقادرة علي الرجوع مرة أخرى إلي الصناعة أيضا بسرعة وبحرية في حالة ارتفاع مستوي الأسعار. كذلك فإن شروط السوق المفتوحة تفترض عدم قدرة المنشآت القائمة بالإنتاج علي تغيير سعرها بسرعة عند دخول منشآت جديدة إلي الصناعة كافية لحرمان هذه المنشآت من الاستفادة من الأسعار المرتفعة فيها ولو مؤقتا (الشرط الثالث أعلاه).

4- اختفاء الطاقة الإنتاجية الفائضة في الصناعة نظرا لأن مستوي الأسعار يؤول إلي مستوي الحد الأدنى للكفاءة الإنتاجية.

5- تضاؤل الحاجة إلي ممارسة سياسات تنظيمية للصناعة (قد تكون مكلفة اجتماعيا) سواء تلك المتمثلة في تحديد أو تنظيم الدخول إلي الصناعة كسياسات الترخيص الصناعي الذي يتعارض مع الشرط الخامس أعلاه من شروط السوق المفتوحة حول حرية الدخول إلي الصناعة دون قيود نظامية أو قانونية، أو سياسات مكافحة الاحتكار لأن النتائج المترتبة علي سياسة السوق المفتوحة تجعل من غير الضروري استخدام هذه السياسة لأن مقومات السوق المفتوحة وبالتحديد مفهوم التهديد بالدخول إلي الصناعة أو المنافسة الكاملة في شروط السوق المفتوحة تؤدي هذه المهمة من دون تحميل المجتمع تكاليف تنفيذ سياسات مكافحة الاحتكار أو التضحية بمزايا الكفاءة الإنتاجية المستمدة من اقتصاديات الحجم المرتبطة بزيادة أحجام المنشآت.

غير أن في حالة عدم تحقيق شروط السوق المفتوحة بصورة كافية لتحقيق كل النتائج المترتبة عليها، فإن الدولة مدعوة للتدخل من أجل رفع مستوي المنافسة الكاملة في الصناعة. إن أهم السياسات الحكومية الصناعية تجاه تحقيق هذا الهدف يمكن تلخيصها في الآتي :

- 1- إزالة كل القيود والتنظيمات الفتية تحد من حرية الدخول إلي الصناعة، وجعل الدخول إلي الصناعة من قبل المنشآت الراغبة في ذلك سهلا وبأقل تكلفة ممكنة.¹
- 2- المساهمة في تخفيض تكاليف الخروج من الصناعة وأهمها التكاليف المغرقة التي تشكل أهم العوامل التي تحد من حرية خروج المنشآت من الصناعة ومن ثم رغبتها في الدخول إلي الصناعة. فكلما كانت التكاليف المغرقة كبيرة أصبحت تكاليف الخروج باهظة، الأمر الذي يضعف من فعالية السوق المفتوحة إلا إذا أمكن تخفيض التكاليف المغرقة. وهنا يأتي دور السياسة الحكومية من خلال :
- تقديم القروض الميسرة إلي المنشآت الراغبة في الدخول إلي الصناعة خاصة الصغيرة منها مما يخفض من تكاليف التجهيزات الرأسمالية.
 - تخفيض الضريبة علي بيع رأس المال المستعمل (أو إعادة بيع رأس المال).
 - السماح بتطبيق أسلوب الإهلاك المتسارع لغرض الضريبة، خاصة بالنسبة للمنشآت التي تواجه صعوبات في تحقيق أرباح كافية في أول مراحل الإنتاج.
 - إتباع سياسة متساهلة تجاه عمليات الاندماج أو الاستحواذ التي يمكن أن تسهل بيع المنشآت الخاسرة ومن ثم تخفيض التكاليف المغرقة، خاصة إذا لم تضر هذه العمليات ببقية شروط السوق المفتوحة.
 - تشجيع دخول المنشآت التجارية التي تقوم بإسترداد وبيع السلعة المنتجة محليا وكذلك الشركات المصدرة للسلعة إلي السوق المحلي في حالة رغبتها في الإستثمار المباشر في الصناعة المحلية نظرا لأن هذه المنشآت أقرب لأن تكون قد تملك جزءا كبيرا من التجهيزات الرأسمالية اللازمة لإنتاج السلعة ومن ثم فإنها لا تحتاج إلي إغراق المزيد من رأس المال.
 - مراقبة ومكافحة الترتيبات السرية أو العلنية الرامية إلي تخفيض مستوي المنافسة الكامنة في سوق الصناعة من قبل المنشآت القائمة بالإنتاج فيها عن طريق التدخل أو التأثير علي حرية الدخول إلي أو الخروج من الصناعة بجعل تكاليف الدخول أو الخروج مرتفعة. من أهم مجالات هذا التدخل أو التأثير هي زيادة تكاليف الحصول علي التمويل، زيادة تكاليف الحصول علي المعلومات، زيادة تكاليف بيع التجهيزات الرأسمالية (المرتفعة) ورفع قيمة المنشأة في السوق (قيمة أصولها أو أسهمها) عند توفر النية للاندماج أو الاستحواذ.
 - تخفيض تكاليف إجراءات الإفلاس للمنشآت الخاسرة.

¹ أحمد سعيد بامخرمة، مرجع سابق، ص: 274.

هناك أيضا حوافز أخرى متاحة للصناعات الوطنية يمكن استخدامها ضمن السياسة الصناعية كالأراضي الصناعية المجانية أو منخفضة الثمن والخدمات منخفضة الأسعار والإعفاء الجمركي للسلع الداخلة في عناصر الإنتاج (مستلزمات الإنتاج) وإعانات تدريب العمال الوطنيين.

كذلك فإن سياسة تشجيع التصدير إلي الأسواق الخارجية يمكن أن تكون فعالة في التأثير علي هيكل الصناعة عن طريق توسيع حجم السوق لمنتجات الصناعة وبالتالي تمكين عدد أكبر من المنشآت في الوصول إلي أكفأ حجم للإنتاج (الحد الأدنى للكفاءة الإنتاجية)، أو بمعنى آخر إتاحة المجال لأكثر عدد ممكن من المصانع المنتجة في حدود مجال الكفاءة الإنتاجية وبالتالي تخفيض حدة التركيز وكذلك تقليص الحاجة إلي الحماية الجمركية عن طريق تخفيض تكلفة الإنتاج.

إجمالاً إضافة إلي مساهمة أدوات السياسة الصناعية السابقة في تشجيع أو حماية الصناعات الوطنية، فإن مدي مساهمتها في تحقيق أهداف السياسة الحكومية تجاه سوق الصناعة (تحقيق المنافسة، تحقيق الكفاءة الإنتاجية، زيادة معدل النمو ...) تحكمه عدة عوامل أو اعتبارات من أهمها¹ :

- 1- عدد المنشآت المنتجة في الصناعة.
- 2- حجم سوق الصناعة (أو حجم الطلب الكلي بما في ذلك الصادرات، علي إنتاج الصناعة).
- 3- التوزيع النسبي لحجم سوق الصناعة علي المنشآت المنتجة في الصناعة.
- 4- ظروف الدخول إلي الصناعة بما في ذلك تكاليف الدخول إلي والخروج من الصناعة.
- 5- مدي العلاقة بين الأبعاد الرئيسية لهيكل الصناعة، وأهمها مستوي التركيز، وبين أهم مؤشرات الأداء في الصناعة كمستوي الربحية. الكفاءة الإنتاجية ومعدل التطور التقني.
- 6- الحد الأدنى للكفاءة الإنتاجية (حجم الإنتاج الذي يحقق أدنى تكلفة متوسطة).
- 7- الطاقة الإنتاجية الكلية للمنشآت المنتجة في الصناعة.
- 8- مرونة الطلب علي منتجات الصناعة.
- 9- حجم مشاركة رأس المال الأجنبي في الصناعة.

¹ أحمد سيد مصطفى. تحديات العولمة والتخطيط الاستراتيجي. جمهورية مصر العربية: مكتبة الانجلو المصرية. 1999. ص: 88

2.2. حدود ودورة حياة السياسة الصناعية:

1.2.2. حدود السياسة الصناعية:

ان النظرية الاقتصادية عبارة عن مجموعة النظريات الخاصة بشرح سلوك الظواهر الاقتصادية المختلفة. وتعرف بأنها "هي التي تضع القواعد و المبادئ الاقتصادية و التي تكون بمثابة مرشد في اتخاذ القرارات في ظل مجموعة من الظروف". فهناك الكثير من الظواهر الاقتصادية التي يمكن أن نشاهدها والتي تجعلنا نتساءل عنها وعن العلاقة التي نجدها بين شيئين أو أكثر فيها. وترتبط تلك الظواهر مع بعضها بعلاقات متشابهة ينبغي اكتشافها والتعرف على حركتها وكيفية التأثير فيها، ويكون ذلك من خلال النظرية. والنظرية الاقتصادية تتكون كأى نظرية علمية من:

أولاً- مجموعة من التعاريف التي توضح المقصود من التعبيرات والمفاهيم المختلفة المستخدمة.

ثانياً- مجموعة من الفروض الشرطية والتي تحدد الظروف التي لابد من توافرها حتى تنطبق النظرية.

ثالثاً- واحد أو أكثر من الفروض الاحتمالية عن كيفية سلوك بعض الظواهر. ولكي تكتمل النظرية فلا بد من اختبار هذه الفروض لمعرفة فيما إذا كان هناك من المشاهدات ما يؤيد الفروض لكي يتم قبول النظرية، و إن لم يكن ترفض النظرية.

أما السياسة الاقتصادية فهي "اتخاذ قرارات معينة في ظل ظروف معينة". ولو أنه من المستحسن أن تتبع سياستنا الاقتصادية النظرية الاقتصادية، إلا أنه كثيراً ما تعدل السياسة الاقتصادية بواسطة السياسات الاجتماعية أو الحربية أو الظروف و الأحداث السياسية. فقد ترى النظرية الاقتصادية وجوب الأخذ بمبدأ الحرية التجارية و إلغاء القيود على المبادلات الدولية، و لكن نظراً لضغوط سياسية معينة تتبع الحكومة سياسة اقتصادية من شأنها زيادة القيود المفروضة على التجارة الخارجية.

ويذكر الاقتصاديون غالباً أن هناك أربعة أهداف أساسية للسياسة الاقتصادية، تتمثل في

التالي:-

1- العمالة الكاملة. 2- استقرار الأسعار. 3- النمو الاقتصادي. 4- التوازن الخارجي¹.

كما ان السياسات الاقتصادية يمكن ادراجها ضمن نوعين من السياسات، تلك السياسات الظرفية قصيرة المدى، والاخرى الهيكلية طويلة المدى، وكل واحدة من الاثنتين تمس جانبا أو هدفا معيناً:

-السياسات الظرفية والهيكلية:

1.السياسات الظرفية:

1.1.تعريف:

السياسات الظرفية هي سياسات قصيرة المدى، وأثرها إذا محدود بالاطار الزمني المحيط بها. إنها مجموع تدخلات الدولة الرامية إلى التعديل القصير المدى في نمو الاقتصاد. وهدفها الاسمي هو بلوغ الأربعة توازنات الكبرى للمربع السحري لـ KALDOR : النمو، استقرار الاسعار، التشغيل، التوازن الخارجي.

2.1. أدواتها:

1.2.1. السياسة النقدية: معدل الفائدة (ارتفاع/انخفاض)...الخ

2.2.1. سياسة الموازنة: النفقات العامة، الاستثمارات العمومية، الاشغال الكبرى...الخ

3.2.1. السياسة الجبائية: الضرائب...الخ

4.2.1. السياسة الاجتماعية: مداخيل التحويلات...الخ

5.2.1. سياسة المداخيل: الأجر القاعدي، علاقة الاجور بالاسعار...الخ

¹ http://www.arab-ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=236&vid=

3.1. التيارات الفكرية الكبرى:

1.3.1. التيار الكنزي: ان الكنزيين هم انصار مفهوم الـ: دولة العناية الالهية. وهم يمجدون سياسات التأثير على الطلب، الطلب المتوقع للمقاولين المشكلين للطلب الجماعي (الطلب الاستهلاكي والطلب الاستثماري). ان الاهداف الخفية وراء هؤلاء المناصرين -الكنزيين- هو تحسين مستوى التشغيل والوصول إلى النمو في نفس الوقت، ودفع عجلة التنمية بواسطة التمويل بالعجز الموازناتي بالعمل وفق مضاعف الاستثمارات . ان هذا العجز سوف يتم امتصاصه عن طريق الضرائب على المدى البعيد. ان تدخل الدولة هنا مهم للغاية بما ان اقتصاد السوق تأكد فشله -حسب كنز-: يجب مساعدة ضعف النظر السوقي الـ: myopes (يقصد هنا سوء التبصر والتصور المستقبلي). بالآخذ على سبيل المثال السلع الجماعية . كما يمكن ان تتدخل الدولة في حالة الرغبة في الوصول إلى التشغيل التام. السياسة النقدية عليها ان تلعب دور المتابعة والمرافقة، لانه لا يكون دفعا تنمويا إذا كانت السياسة النقدية لا تسبب في ارتفاع واضح للطلب.

- الحدود:

- وجود تراكم للاستدانة: أثر كرة الثلج.
- التضخم.
- تردي الميزان التجاري بسبب ارتفاع معدل الواردات.
- هرب رؤوس الاموال.

2.3.1. الليبراليين:

- مناصرين للدفع التنموي بالتأثير على جانب العرض الكلي.
- مناصرين لمفهوم الدولة الحامية.
- أهمية فكرة السوق والتوازن الذاتي الذي يضمن التوازن الرياضي.
- مناصرين لفكرة اليد الخفية.
- وجود التوازن الموازناتي.
- سياسة نقدية صارمة.

بابتيست ساي (1767-1832) يقول في هذا الشأن: " ان العرض يخلق الطلب الخاص به"، انه القانون الفيزيائي المشهور بـ: قانون المنافذ. وحسب ساي فالالزمة الدائمة هي شيء مستحيل.

ميلتون فريدمان والنقديين يلتزم بـ:

- ان الشيء الدال على وجود الازمة هو التضخم، فيجب الوضع في الحسبان وقيود التنفيذ سياسة محاربة للتضخم.
- ان سياسة توسعية نقدية كنزية (القرض السهل) تحفز نمو التضخم. في الواقع فان فريدمان يؤمن بشدة بأن الكتلة النقدية تزداد أكثر من زيادة النشاط الاقتصادي. إلى سبب التضخم هو اذن تلك الزيادة غير العادية لكمية النقود بالمقارنة وحجم الإنتاج.
- ان فريدمان ميلتون اذن -بالمقارنة والسياسة النقدية الصارمة- هو من دعاة النظرية الكمية للنقود.

ان الكنزيين حاربوا ضد البطالة حتى وان كان هناك تضخم، لكن فريدمان سعى إلى محاربة التضخم قبل كل شيء: من جهته -فريدمان-، ان التضخم يقوم بإلغاء امكانية الحسابات الاقتصادية العقلانية، ونقد -فريدمان- بشدة سياسة دفع التنمية من جانب الطلب، لأن الأعوان الاقتصاديين لا يأخذون بعوي جانب اثر التضخم لتدابير كنز. بالمقارنة والطلب فالمؤسسات تنتج إلى غاية تحقيق إيرادات لا تهبط قيمتها جراء التضخم. كما ان العمال والمستخدمين عليهم ان يتلقوا أجورا مرتفعة تجعل قوتهم الشرائية على الأقل غير ضعيفة في حالة ارتفاع التضخم. كما ان الأعوان الاقتصاديين ينتجون مع العلم ان ذلك المنتج سوف يباع بأسعار على الأقل تتكافأ والتكلفة الحدية . كما ان فريدمان يرى ان سياسات كنز ما هي إلا خدعة ضد الأعوان الاقتصاديين. ان هدف النقديين هو بلوغ الثقة في النظام الاقتصادي بعد تخفيض معدل التضخم: وبالتالي فالمنتجات الوطنية تصبح أكثر تنافسية، يزداد رصيد الميزان التجاري، هذا ما يجعل ارتفاعا في النمو والتشغيل ممكنا، وتعرف بـ: سياسة اللاتضخم التنافسية.







4.1. ملخص التيارين الفكريين:

انه لمن الصعب التوفيق بين الأربعة توازنات الكبرى للمربع السحري لـ Kaldor ، كما انه من المهم اليوم التكيف ومزج السياسات المؤثرة بالطلب وتلك المؤثرة في العرض.

2. السياسات الهيكلية:

1.2. تعريف: ان السياسات الهيكلية تحمل في كنهها أهدافا طويلة المدى، إنها تؤثر بعمق الهياكل الاقتصادية، إنها أحيانا موجهة للتأثير على القطاع بأكمله، أو على الميدان الذي تقصده بالتحديد (مثلا: السياسات الصناعية).

2.2. أدواتها:

- تأمين الشركات. 
- الخصوصية. 
- سياسة البحث. 
- سياسة العمل (مثلا: تخفيض أوقات العمل). 
- سياسة تنظيم وتقنين المحيط. 
- السياسة الصناعية¹. 

أما على مستوى إنشاء سياسة صناعية ما، فالصعوبات دائمة وتندرج على الأقل في الأطر التالية :

01/ الغموض في العلاقات اليومية بين الدولة و المؤسسات: إذا كانت هناك سياسات

صناعية مسطرة من قبل السلطات العمومية، مع أو بدون تعاون المؤسسات، سوف لن تجسد على أرض الواقع من دون هذه الأخيرة، و في هذه الحالة، و بحكم طبيعتها سوف تبحث على حماية استقلاليتها وبالإضافة إلى ذلك ، تدعوهم الدولة كلهم بالتأثير: على مستوى مبدأي، المبادرة الخاصة الصناعية والإدارة الذاتية تشكلان تديبرا ضعيف الأداء، وحده فقط الحوار الثنائي من يقرب وجهات النظر و الاختلافات.. مشاكل من نوع قريب تم مواجهتها في العلاقات بين الدولة و المؤسسات العمومية.

¹ <http://www.skyminds.net/economie-et-sociologie/la-regulation-des-activites-sociales/les-politiques-economiques/>

02/ عدم وجود صلة واضحة لمفهوم التنسيق لتنفيذ هذه السياسة: وبالتالي تخفيض

المخاطر إلى سلسلة من القرارات "جزئية" من قبل عدد قليل من الناس ، أن تكون على دراية بها والسيطرة على المشاكل.

03/ صعوبة الربط بين السياسات الوطنية والسياسات الإقليمية: وعندما لا يعترض عليها ،

هناك بعض المناطق الراجعة في تقديم الدعم تحت اسم للدفاع عن العمالة ، والى مدى اتساق نظامها المحلي.

04/ ضعف نظام المعلومات والتقييم: ما يؤدي إلى تكريس غياب تنظيماتي مؤسس على

تدخلات و بعض مستويات اللااعتبار لآثارها الحقيقية.

ما هي علاقات السياسة الصناعية التي ستنشأ بين الشركات والحكومات؟! هذا من ناحية، وهذه الأخيرة لابد من تحديد مضمون "الممارسة التحفيزية" دعوة للشركات العالمية لاستغلال "سياسة المحيط" تحديد بيئة مواتية؟ وبالنسبة للكثيرين ، في حدود السياسة الصناعية عليها أن تؤسس هنا، في حالة عدم التوصل الى تدخل قوي للغاية... وفي المقابل ، لا يمكننا أن نتوقع من السلطات العامة في وضع "أكثر تشددا من الناحية العملية ، التي تهدف إلى تحقيق أهداف محددة ، و مرتبة ، وذلك بمساعدة من" سياسة التدخل "جد مختلفة؟ بالنسبة للعديد من المحللين ، في تلك الفرضية ، فإن الدولة ، في نهاية المطاف ، تصبح منسقا جبريا للنظام و تعمل مؤسسات لها وحدات افتراضية، أعوانا اقتصاديين خاضعين لسلطة ضبط كلية و مستقلة الكيان.

بعد مناقشات نظرية وسياسية على الرغبة في تدخل الدولة ، نحن نعرف أن هناك حجة "المنافسة غير العادلة" التي تلعب على حساب تدخلات السلطات العمومية، مختلف أساليب التدخل على مستوى الصناعة ترجع إلى الإعانات المحولة بواسطة السلطات العمومية، لأنه يمكن حساب التكافؤ بين الإعانات و الامتيازات الضريبية. ومع ذلك، فإن إنتاج الشركات المدعومة يجوز بيعه في الخارج، وإن كان هذا لا ينطبق على دخولها حيز المنافسة مع الشركات الأجنبية التي تقدم منتجاتها في البلد المعني.

وفقا للحجة التي تلعب دورا هاما جدا ، فإن وجود هذه الإعانات تسببت في "منافسة غير عادلة" بين الشركات المدعومة و الشركات غير المدعومة. وهذا الوضع يتناقض مع قواعد الاتفاق

العام للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات بالأحرف الانجليزية) ، كما وردت من قبل منظمة التجارة العالمية).

هذه الأوضاع أدت التي كانت ساكتا عنها من قبل الجات إلى ، أصبحت محل شكوى من قبل منظمة التجارة العالمية ، بل أيضا اتخاذ تدابير لمواجهة الامتيازات المصطنعة. و دعاوى أخرى تمنع بكيفية - جد صارمة- بعض الإعانات بعينها.

واقع متعدد الأشكال ، السياسة الصناعية تواجه عقبات تحول حقا بين تعريفها -من جهة- و بين تنفيذها من جهة أخرى.

2.2.2. دورة حياة السياسة الصناعية :

يمكننا ان نقترح الآن في هذا الجزء الصغير من موضوع السياسة الصناعية متغيرا داخليا فيها ألا وهو: دورة حياة السياسة الصناعية. ان هذا المتغير الداخلي أو مجموعة المتغيرات هو الذي سوف يشرح السبب وراء أنه في بعض المرات حتى نفس السياسات لا تؤثر بنفس الكيفية، ان السياسات الصناعية والتكنولوجية المتخذة كل واحدة على حدا، كالمؤسسات وروتينها، تتطور وتمر بمراحل معينة متميزة تجعلنا في هذا الإطار يمكننا ان نستعين بالتشبيه بدورة الحياة: الولادة، التطور، الانتقاء الطبيعي (النضج)، فالتلاشي.

✓ الولادة: على النقيض من ما يعتقد الاغلبية الساحقة، فالطلب على السياسات الصناعية والتكنولوجية من جهة المؤسسات الاقتصادية بشكل ملح وقوي للغاية لا يتوقف. ونقصد على سبيل الذكر هنا لا الحصر الطلب الملح على التدييمات الحكومية لإحدى الصناعات (القطاعات) في مجال البحث والتطوير من قبل العديد من الشركات الفاعلة في تلك المجموعات. ومثلا أيضا تلك السياسات الجبائية التي يجذبها كل واحد منهم، التي تعفي جزئيا أو كليا من الضرائب على الارباح أو على رقم الاعمال الزائد على نسبة معينة من رأسمال الشركة الاجتماعي...الخ. ان الشركات الصناعية وجميع شركائها الاجتماعيين القطاعيين يطالبون بشكل مستمر لمختلف الهيئات العمومية الحكومية بضرورة اتحافهم -ان صح القول- بسياسة اقتصادية ما، بالرغم من عدم وجود أي شئ يخالف العادة (بخصوص المنافسة التامة والكاملة). في الوقت نفسه والطلب الخاص على السياسة الصناعية والتكنولوجية ينشأ معه طلب آخر من قبل المنتخبين المحليين الذي له علاقة بالعهد الانتخابية الجديدة والتي ستحل قريبا وفق جدول زمني متفق عليه مسبقا في البلد المعني -خاصة إذا تعلق الأمر بالوعد بزيادة ثروة الناخبين في أي شكل من الاشكال-. ان اختيار السياسات والشكل الخاص بها يتعلق بالعديد من العوامل، التي منها مثلا تقليد تجارب الدول المجاورة أو تلك التي في نفس المستوى الاقتصادي (الدول في طريق النمو، النامية...الخ)، والى هذه العوامل يمكننا ان نضيف عامل الصدفة، أو الاحتمال التاريخي الذي لا يمكن تجنبه، مثلا التحولات الجينية، التحولات في مادة السياسة الصناعية والتي لا يمكن توقعها أو حسابها وتصنيفها، خاصة وهذه المرحلة الحديثة التي يعتبرها الكثيرون من المحللين أنها مرحلة ضرورة بروز سياسات صناعية من نوع جديد. كما ان عرض السياسات الصناعية هو تابع للظروف السياسية والتشريعية للبلد المعني، كذلك فهو تابع للمحيط التجاري والتكنولوجي الذي يشكل هو الآخر

ضغوطا من أنواع مختلفة. في الوقت الراهن المتميز بالثورة التكنولوجية الثالثة، لكن أيضا بمرحلة معارضة التدخلية المباشرة والمساعدات الصناعية المباشرة، تصبح المعارف العلمية والتقنية عاملا تنافسيا معترف به وتشكل أثرا بالغا على القرارات الاقتصادية المشتركة بشكل هام شيئا فشيئا. وبالتالي فيظهر هنا بشكل إجمالي المحيط المناسب لنشأة سياسات الإنتاج والمعلومات العلمية والتكنولوجية: خلق النوادي العلمية والتكنولوجية، الدعوة إلى اليقظة التكنولوجية، إلى التحويلات وإلى ترقية التعاون الصناعي. كل ذلك وسط محيط معقد في نموه، وبالتالي فمن المهم النظر إلى ضرورة البحث عن سياسة صناعية يدخل في إطارها بشكل مهم النزاعات المترتبة عن المعاملات بين المؤسسات المستقلة عن بعضها، كذلك مضطلة على الأقل بجزء قليل من تكاليف النمو التعليمي للمؤسسات¹، لأن التنسيق بين الشركاء المستقلين يخلق ما يعرف بتكاليف التنسيق، الاتصال واتعاب أخرى تأتي جراء المبادرة الفردية غير المدعومة من قبل السلطات العمومية في القطاع المعني لخلق التنسيق مبني على نفقات حكومية وليست على عاتق الشركات الفاعلة في القطاع. من جانب آخر، فالسياسات الصناعية الحديثة حسبما يقول الاقتصاديون المتخصصون تحل محل تلك القديمة (التقليدية)، ولكن البعض الآخر من هؤلاء المتخصصين يظنون أكثر من ذلك، أي أنها تضاف عليها. ومن جهة أخرى ما دام مختلف أعوان السلطات العمومية الذين يشرعون في تنفيذ سياسات اقتصادية ما، فإنهم إنما يفعلون ذلك -بالتركيز على عدد معين من المؤسسات أو على عدة قطاعات متشابهة- لكي يقوموا بحل مشكلة الفشل السوقي هناك، أو حتى لكي يبلغوا أهدافا مستقبلية استباقية -ان صح التعبير-، ولكن النتائج دائما تكون مختلفة أو منحرفة تماما عما كانت مقصودة - والكل يعلم بذلك-. ومن جهة أخرى كذلك، فالمنافسة التي تقع بين الأعوان الاقتصاديين بشراستها ودهائها، فهي تقع تماما بين التنظيمات والهيئات (الوزارات، مؤسسات الدولة، مخابر الدولة... الخ) ويقود بدون شك إلى ما يعرف بـ: التواطؤ السياسي. أخيرا، فإن جميع أعوان السلطات العمومية والهيئات السياسية الحاكمة، كذلك متخذي القرار السياسي فإنهم دائما يواجهون ما يعرف بـ: العقلانية المحدودة، أي أنهم -بالأخص- يواجهون صعوبة في اتخاذ القرارات التدخلية وعلاقتها وتأثير ذلك على الوضعيات المستقبلية التي يرغبون فيها، أو حتى سوف تظهر لاحقا وهم لا يعلموها، أي أنهم لا يستطيعون الاتيان بسياسة صناعية مثالية.

¹ WATKINS T.A. (1991), « A Technological Communication Costs Model of R&D Consortia as Public Policy », *Research Policy*, Vol. 20, 87-103.

✓ التطور: ان السياسات العمومية تجد دائما أسواقا تتجسد داخلها -سواءا كانت عمومية أو خاصة-، وبالتالي فأغلب من يمثل الطلب (الطالبين) في الحالتين -أي في السوق الخاص أو العمومي- يهتمون جيدا إذا تلقوا سلعا عمومية أن يتم أخذها بسعر -على الأقل- أضعف قليلا من سعر السوق، أو ان يتلقى طلبيات عمومية لكن بأسعر أعلى بقليل من تلك السائدة في السوق، كذلك فان تقييم تلك السياسات من الصعوبة بمكان مما يجعله لا يحيط جيدا بفعاليتها (الأهداف المسطرة وتلك المحققة). لا أحد يستطيع القول -بكل تأكيد- وعلى سبيل الاستدلال، إذا كان هناك تعاون أو استثمار بين الشركات في ميدان من الميادين، من دون حتى أن تستعين ببرامج عمومية لمساعدات هادفة. بصيغة أخرى هل نجحت الشركات المحلية في تحقيق نسب عالية في الأسواق العمومية دون جتى ان توجد تلك السياسات التفضيلية؟ ان الاجابة لا توجد أصلا، وتقود التحاليل إلى معالم محددة ذات طبيعة أخرى¹، وحول موضوع تطور السياسات العمومية، فالمنافسة بين التنظيمات العمومية تقود أحيانا خطوة واحدة على الأقل نحو التناسق، إلى التواطؤ والى ازالة ما يعرف بالازدواج الانفاقي. هذه المنافسة تقدم عددا من الأفضليات لصالح الشركات والى صالح كفاءة الجهاز الإنتاجي والابداع وسط القطاع بأكمله. ومن جهة، فالتنافس بين الوحدات الحكومية يحفز ويحث على الإبداع التنظيمي العمومي، ويسمح بإلحاق العدد الأكبر من المؤسسات التي تعمل وسط المضمون المحلي، الجهوي، الإقليمي أو الوطني. اما من جهة أخرى، فالتنافس بين الوحدات الحكومية يشكل معضلات ما يعرف بالازدواج الانفاقي العمومي-لأنه من النقص العمومي على المدى القصير انتاج المعلومة العمومية مرة واحدة ويتم توزيعها بعد ذلك-، والخاص أيضا -لأن الشركات عليها ان تستعلم في كل مرة ان كان هناك برنامج عمومي للدعم، وبالتالي فكل مرة عليها ان تتحمل تكلفة ذلك-. ان تنوع السياسات يقود إلى الزيادة في الصراعات بين الوحدات الاقتصادية ومؤسسات الظل (الهيئات الحكومية) فيما بينها هي الاخرى ، تلك الصراعات تقود لا محال إلى التخصيص غير الامثل للموارد والى المزيد ايضا من تكاليف المعاملات.

✓ الانتقاء الطبيعي (النضج): ان الاختيار بين السياسات يكون لا محال سؤالا جوهريا مبني على اساس المقاربة النشوئية (evolutionniste)، لأن النشاطات العمومية ما تلبث عبر الزمن أن تتوسع وتنتشر بشكل متنوع، كما ان البعض من هذه النشاطات يتم

¹ LANDRY R. (1989), o Barriers to Efficient Monitoring of Science, Technology and Innovation Through Public Policy », in *Science and Public Policy*, VoI. 16, n' 6, pp. 345-352.

احلالها بعد زمن طويل جدا من وجودها أول مرة، في حين أن البعض الآخر ما يلبث أن ينسحب مبكرا من على الساحة الاقتصادية. ويمكننا الآن أن نتفق على إطار للمحددات العامة للانتقاء الطبيعي للسياسات الصناعية، ولها المحيط الخارجي -قطاع المؤسسات- وهو المسؤول الأول عن تلاشي (وبالتالي عن انتقاء) بعض البرامج (السياسات)؛ وثانيها تلك الاجراءات الداخلية التي تساهم بدون شك في عملية الانتقاء الطبيعي لتلك البرامج.

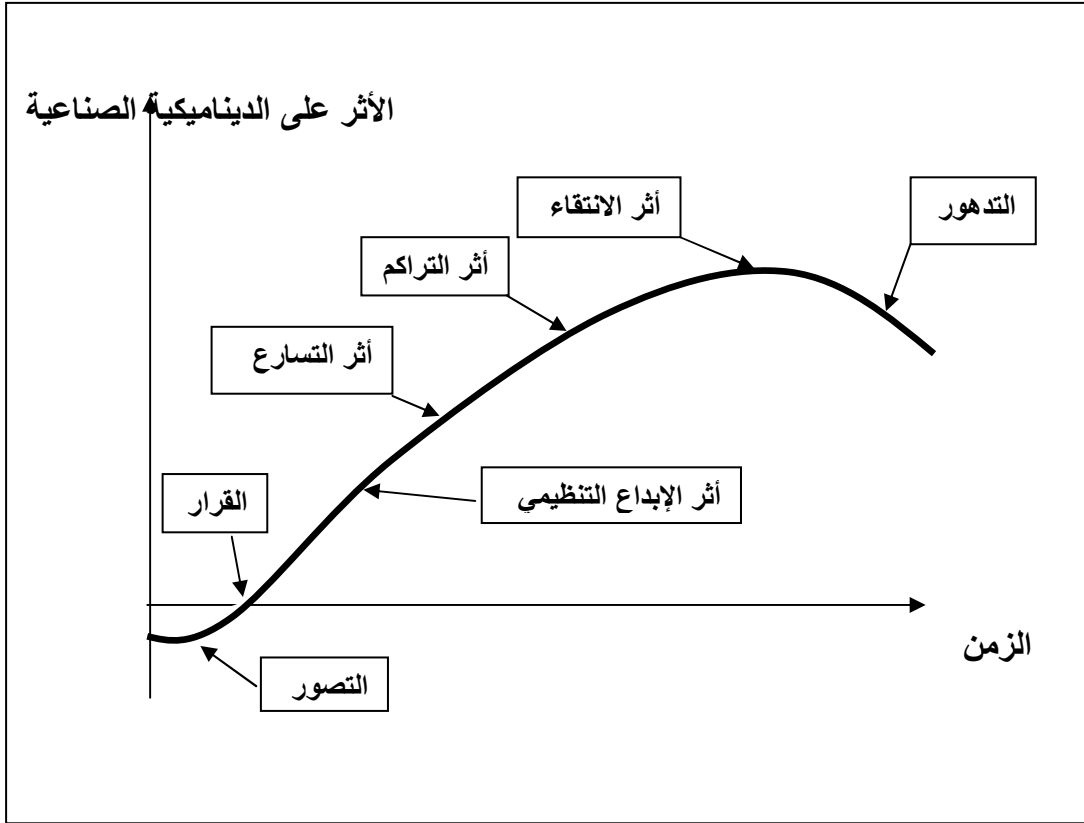
- القيود الموازناتية للدولة تجبر هذه الأخيرة على التنازل عن المؤسسات العمومية، وذلك ما شاهده تاريخ الدول السائرة في طريق النمو، الدول الاشتراكية وحتى في الدول الصناعية اثر حالات الخصخصة المتكررة في العديد من القطاعات الاقتصادية.

- الضغط الذي يمارسه الموردون الاجنبيون، الذي يلغي تماما الأسواق العمومية، وأين يكون تطبيق تلك الاتفاقات مع الهيئات العالمية مثل الـ GATT، أو الـ OMC غير ممكن مع تواجد التدخلية المفرطة في بعض القطاعات التي كان من الواجب تحريرها.

- المنافسة الحاصلة بين الشركات الخاصة، والمزودة بالابداع التكنولوجي، تقود إلى احداث ضغوطات تنافسية هي الأخرى في صناعات الخدمات العمومية، وذلك ما يجبرها على البدء ببرامج الخصخصة -في بعض القطاعات الاقتصادية لبعض الدول-.

- المنافسة بين مؤسسات الظل (الهيئات العمومية) في سياسات معينة وأخرى مناظرة لبرامج أخرى، كلها تقريبا تقود إلى تحقيق أحد تلك البرامج على الأقل في الاجل المتوسط، وبالتالي الأهداف المنشودة.

- اديولوجية السوق الحر تساهم بشكل طبيعي في انتقاء بعض السياسات الأكثر استهدافا ورغبة لدى أولئك المهتمين بشأن: التخفيض المستمر في التعريفات الجمركية وفي ذات الوقت الرفع المستمر في البرامج الداعمة للمادة الاولية، السياسات الحاتة على الزيادة في الانفاق الحكومي على برامج اقتصادية معينة. (أنظر إلى الشكل -06-):



الشكل -06-¹: دورة حياة تدابير السياسة الصناعية.

1. التصور: الاستشراق الاقتصادي، وتقييم البدائل.

2. القرار: السياسي والإداري، التدابير قيد التنفيذ.

3. الإبداع التنظيمي: البرنامج التجريبي، والوكالات العمومية.

4. أثر التسارع: أثر الأسلوب، المنافسة الـ: عمومية/عمومية، التمويل بالاسهم

والحصص.

5. التراكم، التوزيع والازدواج الانفاقي: آثار ناتجة عن تراكم النتائج السابقة، والى

انتشار الصناعات على شكل مديريات اقليمية، ونشوء التبذير والروتين.

6. الانتقاء الطبيعي، النضج: ظهور العقبات التي تعطل تطبيق التدابير الموازناتية.

¹ Bertrand Bellon et jorge niosi. une interpretation evolutionniste des politiques industrielles. revue d'économie industrielle. 1995. volume 71. N°1. p 225

7. التدهور المتزايد: تفكيك الوكالات وهياكل تطبيق السياسات الصناعية والبرامج الاقتصادية المشابهة.